قياس المخاطر المالية كمؤشر لكفاءة المصارف

-دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الاهلية المختارة.

Measuring Financial Risks as an Indicator of The Efficiency of Banks
An Analytical Study of a Number of Iraqi National Banks Selected

د. إبراهيم علي كردي حمود[1] *

[1] *جامعة تكريت، العراق*، *im_li2001@yahoo.com*

الاستلام: 2019/02/17 القبول: 2019/05/25 النشر: 2019/06/01

ملخص:

يهدف البحث الى تحديد ومعرفة المخاطر والصعوبات التي تواجه المصارف العراقية والعمل على تطويرها واقتراح الحلول المناسبة لها، فقد يتسم القطاع المصرفي والمالي بالتطور السريع والمنافسة العالية، وذلك ما ابرز ظهور مؤسسات مالية جديدة واندماجيات بنكية ، وهذا ما افرزته العولمة المالية من مخاطر جديدة في عالم المال، والتي يجب على المصارف العراقية لمواجهة تلك المخاطر والتغلب عليهاخصوصاً بَعدْ التغييرات البيئية الاخيرة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، لذا فقد انطلق البحث من فرضية مفادها يوجد فجوة وقصور في المصارف العراقية والذي يتوجب تطويره، ولابد من استخدام التدابير اللازمة لتقليل فجوة التغييرات من خلال الاخذ بالمتطلبات والمقترحات الخاصة بالتطوير،ركز البحث على استخدام الادوات المالية لتحليل البيانات في قياس الكفاءة المصرفية من خلال نموذج العائد على حق الملكية في المصارف قيد البحث وعرض هذه النتائج والتعليق عليها، وقد خرج البحث بجملة من الاستنتاجات اهمها يوجد تلكؤ في اداء الجهاز المصرفي العراقي، كما خرج بجملة توصيات اهمها انه ينبغي على المصارف العراقية مواكبة ومسايرة التغييرات البيئية والالتزام بتطبيق المعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: المصارف، القطاع المصرفي، العولمة المالية، الكفاءة المصرفية.

رموز jel: E51 , E62.

Abstract:

The research aims to identify and know the challenges and difficulties facing the Iraqi banking system and work to develop and propose appropriate solutions, it is the banking and financial rapid development of high competition sector, the most prominent new financial institutions and banking mergers appearance, and this is what set apart by financial globalization of the new challenges in the world of finance, and that the Iraqi banking system must meet these challenges and overcome them, especially after the recent environmental changes (political, economic and social), so it has launched search from the premise that there are gaps and deficiencies in the Iraqi banking sector, which should be developed, and must use necessary to reduce the gap measures changes through the introduction of requirements and proposals for the development, research focused on the use of financial instruments to analyze the data in the measurement of bank efficiency through model yield the right of ownership in the banks in question and show the results and comment on them and went out Find a host of the most important conclusions is no delay in the performance of the machine Iraqi banking, also went out, among the most important of the recommendations that he should keep up with the Iraqi banking system and cope with environmental changes and commitment to apply international standards.

Keywords: banking, banking sector, financial globalization, banking efficiency.

(JEL) Classification : E51 , E62

* **المؤلف المراسل:** *إبراهيم علي كردي حمود*، **الإيميل:***im_li2001@yahoo.com*

1. مقدمة:

يعد القطاع المصرفي الجهة الرئيسة التي تعمل على تمويل كافة الأنشطة سواء كانت الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية ،وذلك وفقا لإجراءات وتعليمات البنك المركزي وانسجاما مع السياسة المالية العامة ، الان هذا القطاع واجه العديد من المخاطر والمعوقات في الفترة الأخيرة كانت مفاجئة عرقلت من نشاطه ، وذلك من خلال التحولات التي شهدها العالم في التطورات المصرفية والتحول من المصارف التقليدية الى المصارف الالكترونية والشاملة .

1.1. إشكالية البحثية:

نتيجة التطورات في مجال التكنولوجيا والمصارف وكذلك العولمة المالية التي حدثت في القطاع المصرفي والتحرر المالي بعد عام 2003 فرضت معوقات ومخاطر واجهت المصارف العراقية، مما اثر على المصارف التي لاتتوفر فيها الكفاءة المصرفية والمنافسة مما أدى الى الانسحاب من السوق او الاندماج مع مصارف أخرى.

ومن هنا تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية: **فيما تتمثل مجمل الحلول القادرة على تطوير المصار العراقية في ظل المخاطر والصعوبات التي تواجهها في ظل العولمة المالية اليوم؟**

وللإجابة على هذه إشكالية هذه الورقة البحثية تم تبني فرضية الدراسة التالية:

- انطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها يوجد فجوة وقصور في كفاءة المصارف العراقية الخاصة والذي يتوجب تطويره ولابد من استخدام التدابير اللازمة لتقليل فجوة التغييرات من خلال الاخذ بالمتطلبات والمقترحات الخاصة بالتطوير.

2.1. أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال الاتي:

- يسهم البحث في تطور المصارف العراقية وتحقيق الكفاءة المصرفية .
- تحديد مؤشرات الكفاءة المصرفية من خلال قياس المخاطر في المصارف المبحوثة مما يساعد المصارف الأخرى الاستفادة من نسب تلك المؤشرات.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- تحديد ومعرفة المخاطر والصعوبات التي تواجه المصارف العراقية والعمل على تطويره واقتراح الحلول المناسبة لها.
- التعرف على مستوى الكفاءة المصرفية في المصارف المبحوثة.

2. واقع القطاع المصرفي في العراق (الإطار النظري):

إن المصارف العراقية تعمل على جذب المدخرات من أصحاب الفوائض المالية او المستثمرون والذين يسمون أصحاب الفائض المالي وتحويلها الى أصحاب العجز المالي بشكل قروض او استثمارات . فقد شهد المصارف العراقية تطورا ملحوظ بعد عام (2003) وذلك بعد تشريع قانون رقم (56) وقانون (94) لسنة (2004) الذي بموجب هذا القانون اعطى صلاحية وحرية في ممارسة اتخاذ القرارات ،اذا ارتفع عدد المصارف من (16) بنك عام (2003) الى (47) بنك عام (2012) وكما بدأت المصارف الدخول في الاعمال المصرفية الخارجية مثل فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان كما أتاح البنك المركزي العراقي في وضع ضوابط وإجراءات تعمل على تشجيع المصارف الخاصة (***الحلاوي ،2007،ص2***).

ام بالنسبة لمصارف الخاصة لاتزال رؤوس أموالها محدودة وكذلك انظمتها المصرفية والإدارية فان اغلب المصارف لاتواكب أنظمة الصيرفة الحديثة وأنظمة المعلومات ، لذا يوجد عدم رضا دولي على مستوى أداء السوق المالية و كذلك المصرفية على وجه التحديد فلايزال النظام المصرفي في العراق يتمتع بالنمطية والتي تعيق النمو في العراق ومن هنا تنطلق ضرورة تطوير ذلك النظام بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية وتنويع الاقتصاد (***شندي والمرسومي2012، ص4***).

فعلى الرغم من محدودية راس المال للبنوك الخاصة الا انها أدت دورا حيويا اكثر من المصارف الحكومية مجتمعة في تمويل النشاط الخاص مما يظهر مدى العجز الذ تعانيه المصارف الحكومية في هذا المجال(***النعيمي، 2008 ، ص103***).

فان المصارف العراقيةلم يواكب التطورات المصرفية الأخيرة في مجال التحول من المصارف التقليدية الى المصارف الالكترونية وعدم تبني الأنظمة المصرفية الحديثة ، وكذلك اقتصار المصارف الحكومية على توزيع رواتب المتقاعدين وحسابات التوفير التي تكون منخفضه ، فعلى المصارف ان تهتم بشكل كبير في مجال الاستثمار وكذلك جذب المدخرات المحلية والأجنبية بما يحقق لتلك المصارف الكفاءة والفاعلية وخصوصا بعد صدور قانون (49) لسنة (2004) والذي من خلاله يسمح للبنوك الأجنبية العمل في العراق وذلك من خلال الاشكال المصرفية التالية :

أ-ضرورة انشاء كيان بنكي اجنبي بالكامل والتعامل معه معاملة المصارف العراقية من حيث الحقوق والامتيازات ، والتي قد بلغ عدد المصارف الأجنبية اربع مصارف فقط .

ب-يجب المشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية وبدون حدود .

ج-ضرورة فتح مكاتب للتعريف بخدمات البنك الام(*عبدالنبي، 2014، ص2*).

1.2 المشاكل التي يواجها المصارف العراقية ومتطلبات الحلول:

توجد عدة مشاكل يواجها المصارف العراقية منها عالقة من قبل 2003 ومنها حالية ولحد الان و تتمثل تلك المشاكل بالتالي(*عبدالنبي ،2014، 3-4*)

- قلة عدد المصارف على عدد السكان وذلك ان كل بنك واحد يغطي (46632) شخص قياسا بالكثافة المصرفية ان كل بنك واحد يجب ان يغطي (10000) شخص مما يدل على ضعف الوعي المصرفي وعدم وصول الاقتصاد العراقي الى المستوى العالمي.
- يغلب الطابع العائلي على عدد من المصارف الاهلية الخاصة مما يعني ان اتحاد الإدارة مع الملكية في هذه المصارف يهدف الى تحقيق المصالح الضيقة الخاصة بالعائلةفضلاً عن الى ضعف الوعي المصرفي لدى بعض أصحاب رؤوس الأموال ممايؤدي الى ضياع هذه المصارف .
- غياب المؤسسات الساندة والداعمة للنظام المصرفي مثل شركات التامين على الودائع او التامين على القروض او مكاتب لدراسة وتحليل الاخطار.
- عدم تناسب الخدمات المقدمة من المصارف العراقية من حيث اعدادها وانواعها وإجراءات وأسلوب وسرعة تقديمها.
- ضعف الأدوات التكنولوجية التي تعمل فيها المصارفضلاً عن عدم توفر وسائل الاتصالات الحديثة التي تتطلبها اليات العمل الجديدة .
- مشكلة الوثائق التالفة والمحروقة والتي تخص المقترضين والمدنيين بشكل عام وحقوق الملكية.

2.2 الكفاءة المصرفية:

تعد الكفاءة من أهم المقاييس المستخدمة من قبل المنظمات في قياس الأداء للتوجهات الكبيرة لدى إدارتها بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن من استخدام الموارد المادية البشرية والمالية المتاحة (*Evans, 2007, p519*).

فهي تعني تحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات بأقل ما يمكن من المدخلات(**Stair & Reynolds, 2000,p 10**)

- الكفاءة المصرفية كأحد مؤشرات القياس للآداء المصرفي فق توجد العديد من المفاهيم التي تناولت الكفاءة. فقد ينظر إلى الكفاءة مدى استخدام المنشأة على كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في تحقيق الأهداف المخطط إنجازها (*جربوع، 2005، ص118*). فالكفاءة تمثل في نسبة التكاليف الاجمالية إلى بعض المخرجات المحددة التي يقدمها الجهاز المصرفي، ويعبر ذلك عن تكلفة الخدمة بشكل أساسي (*الشهربلي والوائلي*

، 2014، ص39).أو يشار الى الكفاءة على انهاالعلاقة بين كمية الوارد الداخلة لإنجاز مستوى معطى من المخرجات أي العلاقة بين المدخلات والمخرجات(Horngren&Alnoor, 2002, p894).

فالكفاءة تستخدم لأغراض المقارنة في الأداء والتي تكون من قسمة المخرجات على المدخلات (Mokthar et al, 2006, p7)،اذن هي تعد هدف نهائي لكافة منظمات الاعمال .وأيضا تعني الكفاءة النسبة بين المدخلات والمخرجات او انجاز عمل ما بمجهود قليل او طاقة قليلة أي ان نسبة الطاقة المستخدمة من النظام الديناميكي الى الطاقة المستخدمة من دوران العمل (العبادي واخرون، 2009، ص127). .لذا فان الكفاءة تكون كنسبة من قسمة المخرجات على المدخلات المتاحة والمستخدمة ، فكلما زادت هذه النسبة ،كانت كفاءة المنظمة عالية.اما الكفاءة المصرفية له معنى واسع، ولا يمكن حصره في نطاق ضيق لذا يطلق على المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر (رايس والزهراء، 2012، ص 61) وأن الكفاءة والفاعلية تعمل من أجل تنفيذ أهداف المنظمة، وتمثل مؤشرات الفاعلية والكفاءة معايير لتحديد وقياس درجة نجاح المنظمة، وأن السعي لتحقيقهما معا يمكن المنظمة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل وأن تكون أكثر قدرة في تبني الأهداف الأساسية لتعزيز مسيرتها(الشماع، 2009، ص 233).ويمكن توضيح العلاقة بين الكفاءة والفاعلية كن خلال الشكل (2)

- الشكل (2) العلاقة بين الكفاءة والفاعلية

مرتفعة	الكفاءة	منخفضة
كفاءة مرتفعة/ فاعلية مرتفعة		كفاءة منخفضة ، فاعلية مرتفعة
اختيار الاهداف الصحيحة من قبل المدراء والعمل على تحقيقها ، واستخدام الموارد بشكل جيد لتحقيق تلك الأهداف .		اختيار الاهداف الصحيحة من قبل المدراء والعمل على تحقيقها، ولكن هناك ضعف في استخدام الموارد لتحقيق تلك الأهداف .
كفاءة مرتفعة / فاعلية منخفضة		كفاءة منخفضة / فاعلية منخفضة
اختيار الاهداف الملائمة من قبل المدراء واستخدام الموارد بصورة جيدة لتحقيق تلك الأهداف .		اختيار اهداف خاطئة من قبل المدراء والسعي لتحقيقها ، مع استخدام ضعيف للموارد .

Source : Jones ، Gareth R ، Contemporary Management ، New York ، Mc Grow – Hill ، (2000)، P. 6.

3- الجانب العملي

يتم في هذا المبحث عرض المؤشرات المستخرجة من خلال التحليل المالي ولبرنامج Excel 2010 ومعالجة البيانات التي تم جمعها من التقارير المنشورة للبنوك قيد الدراسة.

1.2 ميدان البحث

تكون مجتمع البحث في المصارف العراقية،حيثتم جمع التقارير السنوية للبنوك المبحوثة وكل ماهو متوفر من بيانات ومعلومات عن المصارف قيد البحث .فقد اقتصر البحث على التركيز على 4 مصارف عاملة ضمن المصارف العراقية ولمدة خمس سنوات خلال الفترة الممتدة ما بين(2010- 2014).حيث تم الاعتماد على التقارير السنوية المنشورة على سوق الأوراق المالية العراقية عند التحليل لمؤشرات تلك المصارف.

أ-نبذة تاريخية عن تأسيس البنك وراس المال وعدد الفروع وكما مبين في الجدول (1)

جدول (1) المصارف قيد البحث

ت	المصارف	تاريخ التأسيس	راس المال التأسيسي (مليون دينار عراقي)	عدد فروع البنك
1	البنك التجاري العراقي	1992/2/11	150000000	10 فروع
2	بنك دار السلام	1998/12/7	200000000	11 فرع
3	بنك الموصل للتنمية والاستثمار	2001/8/23	1000000000	17 فرع
4	بنك بغداد	1992/2/18	100000000	41 فرع

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك المبحوثة على هيئة العراق للأوراق المالية وللسنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

2.2 المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي العراقي و هي :

والتي يتم من خلالها تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالكفاءة المصرفية في المصارف قيد الدراسة من خلال المقاييس التالية

- مخاطر الائتمان =مخصصات اجمالي القروض / اجمالي القروض
- مخاطر السيولة = اجمالي الودائع / اجمالي الموجودات
- مخاطر سعر الفائدة = الموجودات الحساسة للفائدة / اجمالي الموجودات
- مخاطر راس المال = اجمالي حق الملكية / اجمالي الموجودات
- مخاطر التشغيل =الائتمان النقدي / اجمالي الودائع

والجدول (2) يبين المخاطر المرتبطة بكفاءة الأداء المصرفي في المصارف المبحوثة .

الجدول (4)

حساب مؤشر الكفاءة بالاعتماد على نموذج العائد على حق الملكية /المخاطر (المساهمة الثانية) (فروع البنك)

البنك التجاري العراقي(فروع البنك)				
السنوات	مخاطر الائتمان%	مخاطر السيولة%	مخاطر راس المال%	مخاطر التشغيل %
2010	9	39	4.6	40
2011	42	33	5.4	90
2012	18.6	38	4.8	200
2013	11.7	28	5.8	400
2014	4.8	26	6.3	590
المعدل	17.22	32.8	5.38	264

البنك دار السلام(فروع البنك)				
السنوات	مخاطر الائتمان%	مخاطر السيولة%	مخاطر راس المال%	مخاطر التشغيل %
2010	5	8	1.4	290
2011	2.5	82	1.3	300
2012	1.94	76	1.8	200
2013	6	70	2.3	500
2014	2.376	52	2.1	290
المعدل	3.5632	57.6	1.78	316

بنك الموصل للتنمية والاستثمار (فروع البنك)				
السنوات	مخاطر الائتمان%	مخاطر السيولة%	مخاطر راس المال%	مخاطر التشغيل %
2010	2.1	81	3.4	430
2011	1.7	60	3.4	520
2012	1.01	51	4.7	830
2013	3.4	48	4.6	570
2014	3.6	20	7.5	230
المعدل	2.362	52	4.72	516

بنك بغداد(فروع البنك)				
السنوات	مخاطر الائتمان%	مخاطر السيولة%	مخاطر راس المال%	مخاطر التشغيل %
2010	1.03	83	1.2	220
2011	1	79	1.5	210
2012	2.1	80	1.5	140
2013	1.8	78	1.6	150
2014	1.9	81	1.6	150
المعدل	1.566	80.2	1.48	174

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك المبحوثة في هيئة العراق للأوراق المالية وللسنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015)

من خلال الجدول (4) ان اقل نسبة لمخاطر الائتمان في البنك العراقي التجاري في سنة (2014) اذ بلغت (4.8%) وان اعلى نسبة كانت في عام (2012) حيث كانت (18.6%) . اما بنك دار السلام فان نسب

مخاطر الائتمان منخفضة اذ ان اقل نسبة كانت سنة (2011) اذ بلغت (1.9%) وان اعلى نسبة سنة (2013) كانت (6%) . وبنك الموصل للاستثمار كانت نسب مخاطر الائتمان منخفضة اذ سجلت اقل نسبة في سنة (2012) نسبة (1.0%) واعلى نسبة سنة (2014) بنسبة (3.6%) . واخير كانت نسب مخاطر الائتمان منخفضة في بنك بغداد الاستثماري حيث ان اقل نسبة سنة (2011) بنسبة (1%) واعلى نسبة سنة (2014) بنسبة (1.9%).

اذ ان بنك بغداد الاستثماري يمثل اقل المصارف المبحوثة لمخاطر الائتمان اذ بلغ معدل تلك المخاطر بنسبة (1.56%) ، واعلى نسبة في المصارف المبحوثة لمخاطر الائتمان البنك التجاري العراقي اذ بلغ معدل تلك المخاطر بنسبة (17.2%)

اما عند تحليل مخاطر السيولة اتضح ان البنك العراقي التجاري هو اقل من المصارف الأخرى حيث بلغت اعلى نسبة لتلك المخاطر سنة (2010) بنسبة (39%) واقل نسبة سنة (2014) بنسبة (26%) . وقد بلغت اعلى نسبة لمخاطر السيولة في بنك دار السلام هي سنة (2011) اذ بلغت نسبة تلك المخاطر (82%) واقل نسبة هي سنة (2010) بنسبة (8 %). وقد بلغت اعلى نسبة لبنك الموصل للتنمية والاستثمار سنة (2010) اذ بلغت (81%) واقل نسبة سنة (2014) بنسبة (20%) .وقد كانت اقل نسبة في بنك بغداد الاستثماري سنة (2013) بنسبة (78%) واعلي نسبة سنة (2010) بنسبة (81%)

حيث يمثل البنك العراقي اقل مخاطر السيولة اذ بلغ معدل تلك المخاطر نسبة (32.8%) من بين المصارف المبحوثة ، ثم يليه بنك الموصل للتنمية والاستثمار بمعدل (52%) .

اما مخاطر راس المال فقد كانت النسب في البنك العراقي التجاري ، اذ بلغت اقل نسبة سنة (2010) نسبة 04.6%) واعلى نسبة سنة (2014) نسبة 06.3%) . اما بنك دار السلام فقد بلغت اقل نسبة هي سنة (2011) بنسبة 01.3%) واعلى نسبة سنة (2013) بنسبة (2.3%) . كما بلفت اقل نسبة لمؤشر مخاطر راس المال في بنك الموصل للتنمية والاستثمار سنة (2010) بنسبة (3.4%) وتعلى نسبة سنة (2014) بنسبة (7.5%). وبلغت اقل نسبة في بنك بغداد الاستثماري سنة (2010)بنسبة (1.2) واعلى نسبة للسنوت (2013و2014) على التوالي بنسبة (1.6%).

اذ يمثل بنك بغداد الاستثمار اقل المصارف المبحوثة من حيث مخاطر راس المال اذ بلغ متوسط تلك المخاطر (1.48 %) ، يليه بنك دار السلام اذ بلغ متوسط تلك المخاطر (1.78%).

وكانت اعلى نسبة في مخاطر التشغيل في البنك العراقي التجاري سنة (2014) بنسبة (590%) واقل نسبة كانت سنة (2010) بنسبة (40%) ، وقد كانت اعلى نسبة في بنك دار السلام سنة (2012) بنسبة (200%) واعلى نسبة سنة (2013)بنسبة (500%)، اما بنك الموصل للتنمية والاستثمار كانت اعلى نسبة سنة (2012) بنسبة (830%) واقل نسبة سنة

(2014) بنسبة (230%) ، وقد بلغت اعلى نسبة في بنك بغداد الاستثماري سنة (2014) بنسبة (150%) واعلى نسبة سنة (2010) بنسبة (220%).

لذا فان بنك بغداد الاستثماري يمثل اقل المصارف المبحوثة من حيث مخاطر التشغيل اذ بلغ متوسط تلك المخاطر (174%) ، ويليه البنك العراقي التجاري بنسبة (264%).

4. الخاتمة:

ما نستنتجه كخاتمة لمقالنا هذا أن للوصول بالمصارف العراقية الى مصاف المصارف المتقدمة لابد من تبني مفاهيم حكامة جيدة من خلال تبني مفاهيم مثل الإفصاح والشفافية في المصارف العراقية من خلال حثها على نشر المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة وكذلك إقامة الدورات والندوات والمؤتمرات التي تساهم بصورة كبيرة في مجال تطورها.

نتيجة اختبار الفرضية:

من خلال الطرح أعلاه تم تأكيد فرضية الدراسة، أي أن:

- يوجد فجوة وقصور في كفاءة المصارف العراقية الخاصة والذي يتوجب تطويره ولابد من استخدام التدابير اللازمة لتقليل فجوة التغييرات من خلال الاخذ بالمتطلبات والمقترحات الخاصة بالتطوير.

1.4. الاستنتاجات

-ان المصارف المبحوثة تسعى الى تحقيق الكفاءة المصرفية وذلك من خلال استخدام كافة مواردها المتاحة بهدف تحقيق الربحية وزيادة راس المال وهذا ما توصل اليه البحث ان راس المال للبنوك المبحوثة يتزايد بكل تصاعدي .

-وجود حالات تفاوت بين النسب المستخرجة للكفاءة كمؤشرات هامش الربح فضلا عن ارتفاع مؤشرات مخاطر السيولة وكذلك اختلاف في العوائد

3-تعمل المصارف الاهلية الخاصة بدعم المصارف العراقيةافضل من المصارف الحكومية لكون الحكومية اكثر تقيد بانشطتها

-ان بنكي بغداد الاستثماري وبنك الموصل للتنمية والاستثمار يحققان عوائد افضل على الملكية من بنكي دار السلام والبنك العراقي التجاري

-انخفاض مخاطر السيولة في البنك العراقي التجاري بالمقارنة مع المصارف الأخرى مما اثر مع تحقيق ربحية البنك .

2.4 . التوصيات:

1-ضرورة التأكيد على التنويع في المحافظ الاستثمارية وعدم التركيز فقط على مصادر الإيرادات المصرفية وعدم الاعتماد على الاقتراض و الودائع.

2-ضرورة اعداد دراسات دقيقة وشاملة للتكاليف بالنسبة للانشطة و الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف و المفاضلة بينها من مبدأ الكلفة الأقل واعلى العوائد .

3-الاهتمام بالعاملين وتدريبهم لرفع الكفاءة المصرفية و بالموارد البشرية بصفة عامة ، في القطاعات المالية والمصرفية والتركيز على الخبرات ، وكذلك التركيز المستمر لتنمية مهاراتالعاملين في المصارف و تأهيلهم في العمل المصرفي الكفوء و استغلال التكنولوجيا الحديثة .

4-ضرورة تبني مفاهيم الإفصاح والشفافية في المصارف العراقية من خلال حثالمصارفعلى نشر المعلومات و البيانات المالية و المصرفية الخاصة وكذلك إقامة الدورات والندوات والمؤتمرات التي تتعلق بمجال تطورها .

5-ضرورة تبني البنك المركزي الوسائل الحديثة والمتطورة التي تمكنه من الرقابة على اعمال المصارف وذلك الرقابة عليها لمعرفة الأداء الحقيقي لها وذلك باستخدام أنظمة البرمجة الخطية والأساليب التطويقية للبيانات .5.

5. قائمة المراجع:

1.5 المصادر باللغة العربية

1-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ***التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2014***.

2-البنك المركزي العراقي، ***المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2013***.

3-الحلاوي، مظهر مصطفى، **المصارف العراقية الخاصة الطريق الى الامام، مؤتمر الصيرفة المالية في العراق**–تحدي القران العشرين ،4-5 نيسان،عمان ،2007.

5-الشماع، خليل محمد حسن ،حمود، خضير كاظم، **نظرية المنظمة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - عمان، الأردن ، الطبعة الرابعة ،2009، 233.

7-الشهربلي، انعام توفيق، الوائلي، زينب عبدالواحد، **جودة الأداء التقني بإدارة المعلومات وتاثيره في زيادة الكفاءة والفاعلية المؤسسية**،المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات ،2014.

8-النعيمي، زهراء احمد محمد توفيق، **الخصخصة كخيار في المصارف العراقيةفي ظل التوجهات المصرفية المعاصرة**، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، المجلد30، العدد92، 2008.

10-جربوع، يوسف محمود، الحلو، اعتدال سعيد محمد، **دور المراجع الداخلية والخارجية في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية في فلسطين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد العاشر ، 2005.

11-رايس، حدة، فاطمة الزهراء، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية –دراسة حالة المصارف الجزائرية /2004-2008**، مجلس القدس للابحاث والدراسات ،العدد26، جامعة القدس، الاردن ،2012

13-شندي، اديب قاسم، المرسومي، محمود حسين، **استقلالية البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي الخاص**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد1،العدد خاص بالمؤتمر ،2012 .

14-عبد النبي، وليد عيدي، **المصارف العراقية–نشأته وتطوره وافاقه المستقبلية**، منشورات البنك المركزي العراقي المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، 2014.

18-مطوف، نوار علي، **الرضا الوظيفي واثره على الفاعلية التنظيمية ،-دراسة تطبيقية في دائرة صحة ذي قار**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد21، 2016.

ثانيا –المصادر الأجنبية

1- Jones ، Gareth R ، ***Contemporary Management***، New York ، Mc Grow – Hill ، (2000).
2- Horngren.Charles T. & Alnoor Bhimani & Strikant M. Datar & George Foste،"***Management And Cost* Accounting** "2nd ed، Pearson Education Limited ،2002،p:894.
3- Mokthar Hamim ،Alhabashi syed musa ،Abdullah Naziruddin ،***A conceptual Formwork for and Survey of a BankingEfficiency Study***،Unitar E-Journal ،VOL2 ،NO2،2006.
4- Evans ، James.، Impacts of information Management on business performance " ، Bench Marking an International Jouenal، Vol، No . 4 ، 2007.
5- Stair ، Ralph، M. & Reynolds،George،w.،***Principles of Information Systems***"6th ed، Thomson Course Technology.US.2000.